AFRICAN NARRATIVES

مشروع إنتاج الغاز المشترك بين موريتانيا والسنغـال (مشروع تورتو آحميم الكبير للغاز الطبيعي المسال) بـ "حقل السلحفاة الكبير"

الباحث:

نشوى عبدالنبي

باحثة سياسية

تم النشر بواسطة:

افريكان ناريتفز (African Narratives)

AFRICAN NARRATIVES

ملخص

مشروع تورتو آحميم الكبير للغاز الطبيعي المسال هو مشروع ضخم مشترك بين موريتانيا والسنغال، يُعد من أهم المشاريع الاقتصادية في غرب إفريقيا، ويهدف إلى إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال من حقل الغاز الواقع في المنطقة البحرية المشتركة بين البلدين، والمعروف بـ "حقل السلحفاة الكبير ".

يقع الحقل على بعد حوالي 120 كم من الساحل، وتقدر احتياطياته بأكثر من 15 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، مما يجعله من أكبر الاكتشافات الغازية في إفريقيا. يتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع شركات عالمية بقيادة شركة بريتيش بتروليوم وكوزموس إنرجي، بالتنسيق مع الحكومتين الموريتانية والسنغالية.

AFRICAN NARRATIVES

أبرز النقاط

1. مشروع إقليمي مشترك واستراتيجي

يُعد المشروع نموذجًا للتعاون الثنائي بين موريتانيا والسنغال، حيث يتم تطويره في منطقة بحرية مشتركة، ويهدف إلى استغلال مورد طبيعي ضخم يخدم المصالح الاقتصادية للطرفين.

2. احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي

يحتوي الحقل على أكثر من 15 تريليون قدم مكعب من الغاز، مما يجعله واحدًا من أكبر الاكتشافات في إفريقيا، ويضع البلدين في موقع استراتيجي كمصدرين للطاقة عالميًا.

3. شراكة مع شركات عالمية رائدة

يُنفذ المشروع بالتعاون مع شركات دولية كبرى، أبرزها بريتيش بتروليوم (BP) وكوزموس إنرجي، ما يعزز من فرص نجاحه ويضمن استخدام أحدث التقنيات في الإنتاج والتسييل.

تمهيد

ما تزال مصادر النفط والغاز في أفريقيا هي الرقم الأبرز بمعادلة الطاقة في بلدان القارة، على الرغم من تعهدات عديد من الحكومات بالتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة في إطار أهدافها المناخية الطموحة. وما تزال أفريقيا أرضًا بكرًا للتنقيب عن النفط والغاز بالنسبة إلى الشركات متعددة الجنسيات الغربية، وما تزال مشروعات الاستكشاف النفطي جارية على قدم وساق في 48 من دول القارة.

إن الانخفاض الحاد في أسعار النفط والغاز يهدد استدامة مشاريع الطاقة التقليدية، حيث قد يؤدي إلى ظهورما يُطلق عليه "مشكلة الأصول العالقة" وتراجع الاستثمارات في هذا القطاع. هذا بدوره يزيد من حالة عدم اليقين ويجعل من الصعب على الشركات تغطية تكاليف الإنتاج المرتفعة.

يشكل قطاع النفط والغاز ركيزة أساسية لاقتصاد العديد من الدول الأفريقية، بما في ذلك السنغال التي انضمت مؤخرًا إلى قائمة المنتجين للنفط بعدما بدأ أول حقولها البحرية ضخ النفط الخام في يونيو (2024). تعتمد هذه الدول على عائدات النفط والغاز لتوفير الطاقة اللازمة لتشغيل الصناعات وتحقيق النمو الاقتصادي، مما يعزز دورها في الساحة الاقتصادية العالمية.

يُذكر أن العديد من الدول الإفريقية تسعى إلى تنفيذ مشاريع نفط وغاز، رغم الضغوط الدولية للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. وتعترض هذه الدول على القيود المفروضة، معتبرة أن الغرب جمع ثروات هائلة من الوقود الأحفوري، في حين تعاني القارة الإفريقية من آثار التغير المناخي مثل ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط الأمطار، ما يهدد الصحة والأمن الغذائي والمائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا.

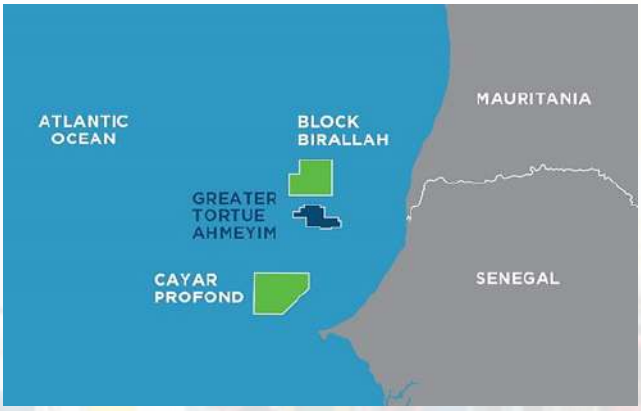

AFRICAN NARRATIVES

أولاً: النفط والغاز في "السنغال"

1. اكتشاف حقول النفط والغاز في السنغال في 2014

أشعل اكتشاف حقول النفط والغاز في عام 2014 شرارة الأمل في تحقيق تنمية اقتصادية كبيرة للدولة النامية. وتعمل شركة بتروسن، الشركة الوطنية للطاقة، جاهدة لتحويل هذه الآمال إلى واقع ملموس من خلال استغلال هذه الثروة الطبيعية لتحقيق نمو مستدام. حيث يمثل بدء الإنتاج في "حقل سانغومار " نقطة تحول في مسيرة التنمية الاقتصادية للسنغال، إذ يفتح آفاقًا جديدة للنمو والابتكار. وعلى الرغم من أن حجم الإنتاج قد يكون محدودًا مقارنة بدول أخرى، إلا أنه سيحقق نقلة نوعية في الاقتصاد السنغالي، مما يساهم في تعزيز النمو ورفاهية الشعب.

سجلت الفترة ما بين العامين 2014–2017 ذروة اكتشافات النفط والغاز في المياه الإقليمية للسنغال، بعد رصد احتياطيات هائلة أسالت عروضاً من شركات استثمارات أجنبية.

2. استخراج النفط من "حقل سانجومار"

أعلنت مجموعة "وودساید إنرجي الأسترالية" بدء الإنتاج في أول مشروع بحري لها في حقل "سانغومار" العائم بالسنغال في 10 يونيو 2024، ما يدخل البلاد نادي الدول المنتجة للنفط. وعلى الرغم أن إنتاج السنغال من النفط والغاز قد يكون محدودًا مقارنة بدول كبرى مثل نيجيريا، إلا أنه من المتوقع أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير إيرادات مالية مهمة.

- تقع المنصة العائمة على بعد نحو 100 كيلومتر قبالة الشاطئ، وتبلغ طاقتها التخزينية 1.3 مليون برميل،
- يهدف المشروع إلى إنتاج 100 ألف برميل من النفط يومياً.
- يحتوي حقل سانغومار أيضاً على غاز طبيعي.
- تشمل المرحلة الأولى من تطوير حقل سانغومار 23 بئرا حُفر منها 21 بئراً.
- تصل حصة مجموعة وودساید في مشروع المياه العميقة إلى 82 %، بينما تملك شركة بتروسن السنغالية النسبة المتبقية.
- إن بدء الإنتاج يمثل "حقبة جديدة" لـ"الصناعة والاقتصاد" في السنغال.

3. مشروع للغاز الطبيعي المسال (مشروع تورتو آحميم الكبير للغاز الطبيعي المسال)

حقل غاز السلحفاة آحميم هو حقل غاز مشترك بين موريتانيا والسنغال، تم اكتشافه، من طرف شركتي شفرون وكوزموس للطاقة الأمركيتين، في يوليو 2015. تشارك في العمل فيه كل من شركة بريتش بتروليوم البريطانية التي حلت محل شفرون كشريك بدءًا من ديسمبر 2016، بالإضافة إلى كوزموس للطاقة، وشركة النفط الوطنية السنغالية، وشركة المحروقات والثروة المعدنية الموريتانية.

وقد وقعت موريتانيا والسنغال ثلاث اتفاقيات حول الحقل هي:

1) الاتفاق الموريتاني السنغالي على تقاسم العائدات مناصفة (فبراير 2018).

2) اتفاق الاستثمار النهائي للمرحلة الأولى (ديسمبر 2018).

3) واتفاق تسويق الغاز (فبراير 2020).

لدى السنغال مشروع للغاز الطبيعي المسال (مشروع تورتو آحميم الكبير للغاز الطبيعي المسال) على حدودها مع موريتانيا، من المقرر أن يبدأ الإنتاج في الربع الثالث من عام 2024، تشارك فيه شركة بي بي البريطانية وكوزموس إنرجي الأمريكية وشركة النفط والغاز الموريتانية إس إتش إم وبتروسن، يهدف إلى إنتاج حوالي 2.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً.

يقع حقل "السلحفاة آحميم" الكبير على بعد 115 كيلومترًا من السواحل الموريتانية السنغالية، وعلى عمق مائي يصل 2850 مترا كأعمق منشأة أفريقية بحرية، وهو واحد من أكبر حقول الغاز على المستوى الأفريقي، وقد تم إعلان اكتشافه في أبريل 2015، وقدرت احتياطاته بـ25 تريليون قدم مكعب.

أعلنت الحكومتان الموريتانية والسنغالية أن المنصة العائمة العملاقة لمعالجة وتصدير الغاز وصلت وجهتها في الحدود البحرية المشتركة بين البلدين في منتصف مايو 2024 ، حيث يوجد حقل "السلحفاة آحميم الكبير" للغاز الذي تبلغ احتياطاته 25 تريليون قدم مكعب، ويعني وصول المنصة العائمة أن أكثر من 92% من العمل تم إنجازه، ولم يبق إلا تثبيت المنصة وربطها بمواقع الحفر تحت الماء لتبدأ عملية الإنتاج.

1) بدأ بناء المنصة العائمة للمشروع عام 2019 في الصين، فطال أمده بسبب جائحة كوفيد19- ولم يكتمل إلا في يناير 2023 لتبحر المنصة العملاقة معرجة على سنغافورة، ثم تواصل الإبحار لتتوقف جزئياً في جزر موريشيوس قبل الوصول إلى ميناء "تينارِيف" الإسباني حيث خضعت لفحوص للتحقق من سلامة عملية إنتاج الغاز، ثم أكملت رحلتها نحو وجهتها الأخيرة في عمق المياه الموريتانية السنغالية، لتحط الرحال في موقعها على بعد 40 كيلومترا من الساحل.

2) وفقاً لبيان شركة بيتريش بيتروليوم (بي بي) المشغلة لحقل غاز "السلحفاة آحميم الكبير"، أن المنصة سيتم ربطها بمختلف المعدات تحت الماء، ليبدأ تشغيلها الفعلي حيث تنطلق عملية المعالجة الأولى للغاز التي يتم خلالها فصله عن العناصر الأخرى المصاحبة مثل الماء والرواسب المختلفة. ويمر الغاز خلال هذه المرحلة عبر وحدات تثبيت وتكييف مختلفة توفر منتجًا يلبي المعايير والمواصفات للتصدير إلى محطة التسييل المركزية، الموجودة على بعد 10 كيلومترات من الساحل.

3) إن محطة التسييل ليست سوى سفينة كبرى مخصصة بالأساس لنقل الغاز، تم تحويلها إلى محطة تسييل بعد تركيب المعدات اللازمة، وكان قد تم إعدادها في سنغافورة وأبحرت منها في نوفمبر 2023، لتصل وجهتها قرب الساحل الموريتاني السنغالي في فبراير 2023.

ملكية المشروع:

• شركة بريتيش بتروليوم (بي بي) البريطانية نسبة 56% من المشروع.

• تحظى شركة كوزموس الأميركية بـ27%.

• بينما تبلغ حصة السنغال 10% وموريتانيا 7%.

واستناداً إلى بيانات وزارتي البترول والطاقة بالبلدين وشركة "بي بي" فإنه من المتوقع أن يوفر حقل غاز السلحفاة:

• 2.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويًا عند دخوله مرحلة الإنتاج في المرحلة الأولى.

• ليرتفع الإنتاج إلى 6 ملايين طن بين عامي 2027 و2028.

• قبل أن يصل إلى 10 ملايين طن بحلول العام 2030.

كان من المفترض حسب اتفاقيات الاستغلال أن يبدأ إنتاج الغاز الطبيعي المسال من حقل السلحفاة بداية العام 2022، ثم تم تأجيله بسبب جائحة كورونا إلى 2023 قبل تأجيله إلى الربع الأول من 2024، لكن تأخر وصول المنصة العائمة كان كافياً للإعلان عن تأجيل ثالث إلى الربع الثالث من العام الحالي 2024.

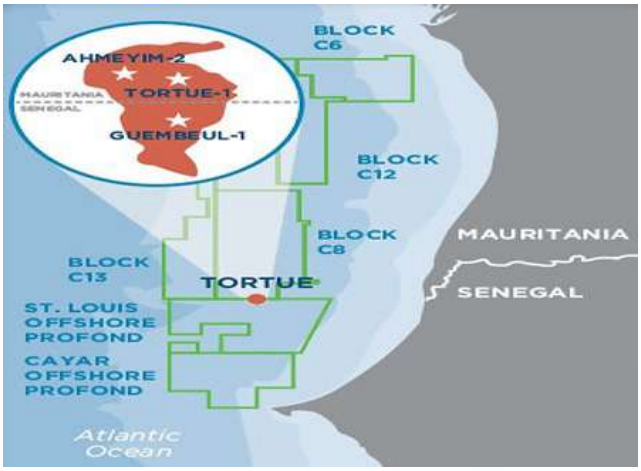

بدء إنتاج الغاز من حقول "تورتو أحميم" البحرية في السنغال وموريتانيا

أعلنت موريتانيا والسنغال، في 1 يناير 2025 بدء إنتاج الغاز الطبيعي من حقل "السلحفاة آحميم" المشترك بين البلدين، وفي بيان مشترك لوزارتي الطاقة الموريتانية والسنغالية، تم التأكيد على أن بدء الإنتاج من البئر الأولى يُعد تتويجًا لعملية فنية طويلة، ويُعتبر خطوة هامة نحو تسويق الغاز الطبيعي في المستقبل القريب. وتُعد هذه العملية خطوة مهمة تُمهد الطريق لتطوير المشروع بشكل أكبر وتوسيع نطاقه. وأوضح البيان أن هذا التطور الفني يُعتبر نقطة تحول رئيسية في المشروع ويُساهم بشكل كبير في تعزيز التعاون والشراكة بين موريتانيا

والسنغال. كما يُعزز قدرة البلدين على التوسع واللعب دورًا أكبر في صناعة الطاقة على الصعيد الإقليمي، وهو ما يفتح أبوابًا جديدة للمشاركة في السوق الإقليمي والعالمي للغاز الطبيعي.

تأتي تلك الخطوة في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مجال الطاقة، ومن المتوقع أن يكون لهذا المشروع تأثير كبير على اقتصادات البلدين، بالإضافة إلى تحسين وضعهما في صناعة الطاقة في المنطقة.

4. حقول غاز ونفط أخرى بموريتانيا والسنغال

• أن احتياطات الغاز والنفط في (موريتانيا والسنغال) لا تقتصر على حقل السلحفاة آحميم المشترك فقط، فموريتانيا تعلق آمالا كبيرة على حقل "بير الله" الذي يضاعف حقل السلحفاة 3 مرات، حيث تُقدر احتياطاته بنحو 80 تريليون قدم مكعب.

• يقع حقل "بير الله" على بعد 60 كيلومترا عن حقل "آحميم" ، ويتوقع أن يسهم – إن تم استغلاله – في تحويل موريتانيا إلى أحد الفاعلين الرئيسيين في سوق الغاز الدولية. وكانت موريتانيا قد وقعت اتفاق استغلال لهذا الحقل مع شركة "بي بي" البريطانية انتهى دون تمديد بسبب عدم موافقة الحكومة الموريتانية على الشروط الجديدة للشركة.

• كما يوجد حقل غاز موريتاني آخر هو "باندا" في أعماق المحيط الأطلسي على بعد 60 كيلومتراً من العاصمة نواكشوط، وتقدر احتياطياته بـ1.2 تريليون قدم مكعب، وقد وقعت موريتانيا في أبريل 2024 عقداً لاستكشاف وإنتاج الغاز بهذا الحقل مع شركة "غو غاز هولدينغ" الإماراتية المصرية.

• أما في السنغال فيوجد حقل واعد للنفط والغاز يسمى سانغومار يقع على بعد 100 كيلومتر جنوب العاصمة داكار وتتولى استغلاله شركة وودساید الأسترالية التي تمتلك منه حصة 82% بينما تحتفظ الحكومة بالحصة المتبقية. وتقدر القدرات الإنتاجية لهذا الحقل بـ100 ألف برميل من النفط يوميا و60 إلى 90 مليون قدم مكعب من الغاز يومياً.

• كما يشكل حوض "ياكار تيرانغا" في السنغال الجوفية ثروة هائلة، باحتياطيات قدرت بحوالي 140 مليار متر مكعب من الغاز. وبحسب مخططات حكومة الرئيس السابق ماكي سال، سيخصص إنتاج الغاز منه بالدرجة الأولى للسوق المحلية وتعزيز شبكات الطاقة.

5. احتياطات المعادن في السنغال

تمتلك السنغال أيضا احتياطيات من المعادن، أبرزها التيتانيوم بعائدات وصلت عام 2022 لأكثر من 157 مليون دولار، والذهب بصادرات تتخطى 960 مليون دولار سنوياً، بينما سجلت صادرات الزيركون قرابة 112 مليون دولار. ويُعد قطاع التعدين ثاني مصدر للعملات الأجنبية ويشكل قرابة 20% من مجمل صادرات الدولة، بهامش تحرك ببضع نقاط صعوداً وهبوطاً، وفق أرقام غير رسمية.

ثانياً: الإجراءات التشريعية والتنظيمية للطاقة في السنغال

1. قانون نفط جديد

أدى اكتشاف النفط في السنغال إلى تحول جذري في الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع، حيث تم وضع قوانين جديدة تضمن حماية المصالح الوطنية وتشجيع المشاركة المحلية. وقد تمثل ذلك في تعديل الدستور في مارس 2016 لضمان أن تعود عائدات النفط على الشعب السنغالي، بالإضافة إلى إقرار قانون النفط الجديد الذي يهدف إلى تنظيم هذا القطاع الناشئ وتطويره.

2. مراجعة عقود الاستثمار

كان الرئيس السنغالي، باشيرو ديوماي فاي، قد أعلن عن إعادة التفاوض على عقود النفط والغاز كجزء من الإصلاحات التي وعد بها خلال حملته الانتخابية.

من الناحية القانونية، يُعد التعاقد بين الحكومات والشركات متعددة الجنسيات من أكثر العقود تعقيداً، مما يضع الدول، لا سيما حديثة الانضمام للدول المنتجة للنفط والغاز "في موقف تفاوضي ضعيف، بسبب نقص الخبرة". في عام 2023 أعلنت شركة بريتش بتروليوم انسحابها من تطوير حقل "السلحفاة–آحميم" بحجة وجود خسائر خلال جائحة كوفيد19– وما نتج عنها من تأخير في إنجاز المشروع، ورفضت تحمل تكاليف وقفها العمل بالمشروع.واضطرتا موريتانيا والسنغال بوصفها الدولتين اللتين تتشاركان ملكية الحوض إلى تحمل الخسائر، لعدم شمول العقود الموقعة على بنود لحالات مماثلة.

تواجه الحكومة السنغالية صعوبات كبيرة في إعادة النظر في شروط العقود النفطية الموقعة مع الشركات الأجنبية، فالشركات المستثمرة متمسكة بشروط هذه العقود، وتعتبر أي تغيير فيها انتهاكًا للاتفاقيات الموقعة. ويرى الخبراء أن إمكانية إعادة التفاوض مقتصرة على المشاريع المستقبلية، حيث يمكن للحكومة فرض شروط جديدة على الشركات الراغبة في الاستثمار في هذه المشاريع. ولك يجب الاطلاع بشكل معمق على بنود العقود الموقعة بين السنغال والشركات الاستثمارية، وما يستتبعه من إعادة النظر ببعض الوعود الانتخابية، فالرئيس الجديد يمكن أن يحاول مراجعة العقود لإرضاء الناخبين، لكنه سيجد نفسه أمام التزامات وقعت عليها الدولة السنغالية ، وفي حال إصراره قد يلجأ الطرف الثاني –أي الشركات– إلى التحكيم الدولي، وفي هذه الحالة، قد يعكس صورة غير مستقرة لآليات اتخاذ القرار في الدولة وما قد ينجم عنه من عزوف المستثمرين مستقبلاً.

التوصيات لتطوير قطاع الطاقة (الغاز المسال) في السنغال

1. **إعادة تقييم تطوير الغاز الطبيعي المسال مدفوعًا بالطلبات العالمية**، لتجنب الآثار السلبية لتقلب الإيرادات، يجب على الحكومة السنغالية أن تنوع مصادر الدخل، وأن تتبنى سياسات مالية حكيمة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإنفاق والاستثمار.
2. **إعطاء الأولوية لتطوير الطاقة النظيفة**، لتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية، يجب زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتبني سياسات تشجع التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.
3. **يجب توجيه الإنفاق العام نحو مشاريع تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني**، لتجنب استخدام إيرادات الغاز الطبيعي المسال ببساطة للإنفاق المالي اليومي، يجب تحويل جزء من الإيرادات نحو تمويل الأولويات "الاستراتيجية"، إما من خلال دعم صندوق الثروة السيادية (الصندوق السيادي للاستثمارات الاستراتيجية) الذي قد يتم إعادة توجيهه لهذه المهمة، أو من خلال تخصيص الأموال للاستثمارات الرأسمالية المصممة لتحقيق فوائد طويلة الأجل للسنغال.
4. **تقليل المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية**، يجب أن تضمن السنغال مشاركة فاعلة لأبناء المجتمعات المحلية في جميع مراحل مشاريع الغاز الطبيعي المسال، وذلك من خلال عقد حوارات مستمرة معهم، وتبني آليات شفافة لاتخاذ القرارات.
5. **تنويع مصادر الدخل**، للتغلب على تحديات تقلب أسعار الوقود الأحفوري، يجب على الدولة أن تعمل على تنويع اقتصادها من خلال الاستثمار في قطاعات واعدة مثل الطاقة المتجددة، الزراعة، السياحة، والتصنيع.